

بعد المحاولة الأخيرة التي جرت لاختراق أنظمة "المالية"

النواب يصوبون اهتمامهم على «الأمن السيبراني»: موضوع مهم وخطير

الشكاوى. يرجى تزويدنا بإحصائية عن عدد عمليات القرصنة الإلكترونية المسجلة لديكم التي تمت من يناير 2020 على الأفراد أو المؤسسات أو الشركات.

2. هل خاطبت الهيئة مزودي الخدمة لوقف أو تتبع هذه الخطوط وماهي الاحترازاات أو القرارات التنظيمية التي صدرت وتقتني الاتصالات وتقتني المعلومات في تلك الفترة للحد من هذا النوع من عمليات القرصنة. يرجى تزويدنا بصورة ضوئية عن هذه القرارات والمخاطبات إن وجدت.

3. هل أشرفت الهيئة بصفتها المختصة بمتابعة عمليات القرصنة بالتعاون مع جهات حكومية أو غير حكومية على حملات توعية لمكافحة انتشار هذه العمليات ؟ يرجى تزويدنا بهذه الاجراءات إن وجدت.

4. هل خاطبت الهيئة العامة للاتصالات وتقتني المعلومات وزارة الخارجية أو وزارة الداخلية أو البنك المركزي في سبيل التعاون لمكافحة القرصنة الإلكترونية على الحسابات البنكية للمواطنين والمقيمين. يرجى تزويدنا بهذه المخاطبات إن وجدت.

من ناحيته قال النائب فهد المسعود إنه «سبق أن حذرت بضرورة وجود خطوط دفاع للتصدي للهجمات التي تستهدف بيانات الدولة، وعليه قدمت أسئلة للوزراء المعنيين ووزير البلدية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات حول تلك الهجمات».

وأضاف «سبق أن اقترحت تشكيل لجنة للأمن السيبراني في دور الانعقاد الماضي، وسأجدد الطلب، فلا تهاون بالأمن الوطني».

بدوره قال النائب خالد الطمار: وجهنا أسئلة برلمانية حول وجود مشغل افتراضي للانترنت جديد بالكويت وقد سبق أن صرحنا عن هذا الموضوع ولم يتم اتخاذ أي إجراء.

وتابع: وكذلك وجهنا أسئلة عن المكافآت الخاصة لمجلس إدارة هيئة الاتصالات وبيان الحالة الوظيفية عنهم وسنتتظر الرد وفقا للمادة الدستورية.



عبد الوهاب العيسى



خالد الطمار

العيسى يقترح على «التعليم العالي» ابتعاث الطلبة لدراسة هذا التخصص شديد الأهمية
الساير يسأل وزراء الاتصالات والخارجية والداخلية والمالية عن مكافحة عمليات قرصنة الأموال
المسعود: سبق أن اقترحت تشكيل لجنة للأمن السيبراني في دور الانعقاد الماضي وسأجدد الطلب
الطمار: وجهت أسئلة برلمانية حول وجود مشغل افتراضي للإنترنت جديد بالكويت

الداخلية على حملات توعية لمكافحة عمليات القرصنة بالتعاون مع جهات حكومية أو غير حكومية لمكافحة القرصنة؟ يرجى تزويدنا بهذه الإجراءات إن وجدت.

4. هل خاطبت وزارة الداخلية أي جهات حكومية أو غير حكومية داخلية أو خارجية في سبيل التعاون لمكافحة القرصنة الإلكترونية على الحسابات البنكية للمواطنين والمقيمين. يرجى تزويدنا بهذه المخاطبات إن وجدت.

وفي سؤاله إلى وزير الدولة لشؤون الاتصالات، طلب السائر أفادته:

1. ما هي الآلية المتبعة لاستقبال هذا النوع من

رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، طلب السائر أفادته:

1. ماهي الآلية المتبعة في إدارة الجرائم الإلكترونية لاستقبال هذا النوع من الشكاوى. يرجى تزويدنا بإحصائية عن عدد عمليات القرصنة الإلكترونية المسجلة لديكم التي تمت من يناير 2020 على الأفراد أو المؤسسات أو الشركات.

2. ماهي الاحترازاات أو القرارات التنظيمية التي صدرت إدارة الجرائم الإلكترونية في تلك الفترة للحد من هذا النوع من عمليات القرصنة.

يرجى تزويدنا بصورة ضوئية عن هذه القرارات إن وجدت.

3. هل أشرفت وزارة

بصورة ضوئية عن هذه القرارات إن وجدت.

3. هل أشرف بنك الكويت المركزي على حملات توعية لمكافحة عمليات القرصنة بالتعاون مع جهات حكومية أو غير حكومية لمكافحة ؟ يرجى تزويدنا بهذه الاجراءات إن وجدت.

4. هل خاطب بنك الكويت المركزي الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات أو وزارة الخارجية أو وزارة الداخلية في سبل التعاون لمكافحة القرصنة الإلكترونية على الحسابات البنكية للمواطنين والمقيمين. يرجى تزويدنا بهذه المخاطبات إن وجدت.

وفي سؤاله إلى نائب

الدول التي ترد منها هذه العمليات. يرجى تزويدنا بهذه المخاطبات إن وجدت.

وفي سؤاله إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، طلب السائر أفادته بالآتي:

1. ماهي الآلية المتبعة في بنك الكويت المركزي لاستقبال هذا النوع

الشكاوى متعلقة بهذه العمليات من جهات رسمية أو غير رسمية من يناير 2020، يرجى تزويدنا بصورة عنها إن وجدت.

2. هل ورد إليكم أي طلب من قبل الجهات الرسمية لتحرك دبلوماسي أو أمني عبر سفارات دولة الكويت في الخارج لمكافحة ما يتعرض له المواطنين والمقيمين في دولة الكويت من عمليات قرصنة لحساباتهم البنكية من الخارج. يرجى تزويدنا هؤلاء القراصنة على المدخرات النقدية وأموال المستهدفين عبر قرصنة حساباتهم البنكية».

وأضاف: يرجى أفادتنا بالآتي:

1. هل وردت إليكم أي

وفي سؤاله إلى وزير الخارجية، قال السائر، «انتشرت في الأونة الأخيرة عمليات القرصنة الإلكترونية على الكثير من المواطنين والمقيمين في دولة الكويت عبر استخدام وسائل الاتصالات، وقد نتج عن هذه العمليات المئات من الشكاوى المقدمة إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات و إدارة الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية وبنك الكويت المركزي بسبب استيلاء هؤلاء القراصنة على المدخرات النقدية وأموال المستهدفين عبر قرصنة حساباتهم البنكية».

وأضاف «تقدمت باقتراح لوزير التعليم العالي بإعداد برامج خاصة وبعثات مميزة في افضل الجامعات للطلبة المتميزين في الرقمنة لإعدادهم بشكل عاجل في تخصصات الأمن السيبراني حتى نملك استقلالية دفاعية خاصة فينا دون اللجوء للغير».

من جهته وجه النائب مهند السايير سؤالاً مشتركاً إلى وزراء الاتصالات والخارجية والداخلية والمالية في شأن مكافحة عمليات القرصنة الإلكترونية

أموال المواطنين والمقيمين، متسائلاً عن إجراءات حماية الحسابات البنكية للمواطنين من القرصنة وهل تمت مخاطبة الدول التي ترد منها عمليات القرصنة.

وفي سؤاله إلى وزير الخارجية، قال السائر، «انتشرت في الأونة الأخيرة عمليات القرصنة الإلكترونية على الكثير من المواطنين والمقيمين في دولة الكويت عبر استخدام وسائل الاتصالات، وقد نتج عن هذه العمليات المئات من الشكاوى المقدمة إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات و إدارة الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية وبنك الكويت المركزي بسبب استيلاء هؤلاء القراصنة على المدخرات النقدية وأموال المستهدفين عبر قرصنة حساباتهم البنكية».

وأضاف «تقدمت باقتراح لوزير التعليم العالي بإعداد برامج خاصة وبعثات مميزة في افضل الجامعات للطلبة المتميزين في الرقمنة لإعدادهم بشكل عاجل في تخصصات الأمن السيبراني حتى نملك استقلالية دفاعية خاصة فينا دون اللجوء للغير».

من جهته وجه النائب مهند السايير سؤالاً مشتركاً إلى وزراء الاتصالات والخارجية والداخلية والمالية في شأن مكافحة عمليات القرصنة الإلكترونية

أموال المواطنين والمقيمين، متسائلاً عن إجراءات حماية الحسابات البنكية للمواطنين من القرصنة وهل تمت مخاطبة الدول التي ترد منها عمليات القرصنة.



مهند السايير



فهد المسعود

5 نواب يتقدمون باقتراح لدعم حقوق المصاين بـ «السكري»

عبد الكريم الكندري يطالب بتفعيل «تعارض المصالح» على رئيس وأعضاء مجلس الأمة



عبد الكريم الكندري

المجلس، وذلك وفق نماذج يتم إعدادها بهذا الشأن».

وأضاف، «لذلك نأمل منكم إعداد نماذج الإفصاح التي أوضحها اللائحة التنفيذية مع إخطار أعضاء مجلس الأمة بدخول قانون التجربة تعارض المصالح إن وجدت والتي قد تنشأ نتيجة ممارسة مهامهم من خلال هذه النماذج».

اللائحة التنفيذية لقانون رقم 1 لسنة 2023 في شأن تعارض المصالح ونشرها يكون القانون قد دخل حيز التنفيذ، ولأن رئيس وأعضاء مجلس الأمة من المخاطبين بأحكام هذا القانون وفقا للمادة الثانية منه، فقد أوجبت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية على رئيس مجلس الأمة أن يفصح عن حالة تعارض المصالح لدى الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وأن يقوم النواب بالإفصاح لدى رئيس

دعا عضو مجلس الأمة د. عبد الكريم الكندري أمس، رئيس مجلس الأمة إلى تفعيل قانون تجريم تعارض المصالح، بعد نشر لائحته ودخوله حيز التنفيذ، مع إعداد نماذج الإفصاح التي نصت اللائحة عليها، وإخطار النواب بجاهزيتها تمهيدا للإفصاح عن أي حالة تعارض مصالح قد تنشأ بمناسبة أداء مهامهم. وقال الكندري في كتابه الموجه إلى الرئيس أحمد السعدون، «بصدور

من الإهمال الجسماني والروحي، ولما تنقضي به المادة 11 من الدستور الكويتي: تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية. وانطلاقاً من دور الدولة في العناية بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة (مادة 15 من الدستور)، لذلك تقدمنا بهذا الاقتراح بقانون بشأن حقوق المصاين بالسكري المكون من 9 فصول والمتضمن 52 مادة».



مجلس الأمة

مما يؤثر على ميزانية الدولة». وأضاف: «انطلاقاً من دور الدولة في رعاية النشء ووقايته

سيصاحب هذا الازدياد الهائل في أعداد المصاين بالسكري من مضاعفات تنهك قطاع الصحة

في نسبة المصاين بالسكري بهذا الشكل فيسيزيد حجم الإنفاق العام على الصحة، لما

الجمهور عن تقديم الوافدين على الكويتيين

في «تدريس المسائي»: مرفوض ولن نسكت عنه

سياسة الاعتماد على أبناء الوطن؟».

وقال مخاطباً وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. عادل المناع، «إن لم يكن لك تحرك في حل هذه المشكلة سيكون لنا تحرك في معالجة هذا الخلل معك».

مرفوض ولن نسكت عنه أو نقبل فيه»، وتساءل الجمهور في تصريح له اليوم، «إلى متى يقدم الوافد على الكويتي بحجة الخبرات وكان الشباب الكويتي ليسوا من أهل الخبرة أو الثقة؟، أين سياسة الإحلال و(التكويت)؟، أين

أعرب عضو مجلس الأمة النائب فايز الجمهور عن رفضه لتقديم المعلمين الوافدين على الكويتيين في التدريس في المسائي، مشيراً إلى أنهم بنفس التخصصات والمناهج والمدارس في التعليم الصباحي، قائلاً «أمر



فايز الجمهور

تقدم النواب فلاح الهاجري وسعود العصفور وأسامة الزيد وشعيب شعبان وحمد العبيد باقتراح بقانون بشأن حقوق المصاين بداء السكري.

وجاء في نص المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن حقوق المصاين بداء السكري: «لما كانت دولة الكويت تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث الإصابة بداء السكري من النوع الأول، حيث بلغت نسبة المواطنين المصاين به 44.5% من بين كل 100 ألف مواطن خلال سنة 2017، حسب إحصائية الاتحاد الدولي للسكري، وإذا استمر مؤشر الازدياد